الأمم المتحدة

A/74/775–S/2020/259

# الجمعية العامة
# مجلس الأمن

Distr.: General
31 March 2020

Original: Arabic

**الجمعية العامة**

**الدورة الرابعة والسبعون**

البند 123 من جدول الأعمال

**تعزيز منظومة الأمم المتحدة**

**مجلس الأمن**

**السنة الخامسة والسبعون**

## رسالتان متطابقتان مؤرختان 31 آذار/مارس 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومة بلادي، وفي ضوء التصريحات الكاذبة الصادرة يوم الإثنين 30 آذار/مارس عن الموظف في وزارة الخارجية الأمريكية، جيمس جيفري، أتوجَّه إليكم بهذه الرسالة الرسمية بهدف توضيح بعض الحقائق المرتبطة بالتأثير السلبي العميق والمستدام للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب السوري منذ عقود:

لا يمكن تقييم مثل هذه التصريحات الأمريكية إلا على أنها غير مسؤولة وتضليلية، وهي مجرد محاولة للتغطية على جرائم وانتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية ضد سيادة واستقلال وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، وضد أمن وسلام واستقرار وازدهار الشعب السوري. وإن مثل هذه التصريحات تعكس استمرار سياسة الإنكار والمكابرة من حكومةٍ لا يمكن التعويل على أي دورٍ إنساني وعالمي لها في محاربة انتشار هذا الوباء.

تفرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1979 وحتى اليوم سلسلةً واسعة من الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الجمهورية العربية السورية، وقد تعاظم حجم وتأثير هذه الإجراءات غير الشرعية بحق الشعب السوري منذ تسع سنواتٍ إلى اليوم نتيجة إصدار الإدارتين الأمريكيتين السابقة والحالية ثمانية أوامر تنفيذية تقضي بتشديد الحصار الاقتصادي على الشعب السوري، وفرض إجراءات عقابية جديدة غير مسبوقة على قطاعات المصارف والطاقة والاستثمار والاستيراد والتصدير والاتصالات والنقل الجوي والبحري والبري، وذلك بغرض رفع مستوى وتأثير هذه العقوبات غير الشرعية على الشعب السوري إلى درجة حرمانه من حقوقه الأساسية في الحياة، ولا سيما حقه في الحصول على الدواء والرعاية الصحية والغذاء المناسبين، والحصول على الموارد الكافية من الماء والكهرباء والاتصالات والتنقل الداخلي والخارجي.

080420 020420 20-04970 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أعرض فيما يلي أهم الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب السوري:

(أ) انخفض ترتيب سورية في دليل التنمية البشرية إلى قائمة أقل البلدان نمواً (تقرير التنمية البشرية، 2016).

(ب) تُخلِّف هذه التدابير غير المشروعة آثاراً سلبية خطيرة حتى على عملية إيصال المساعدات الإنسانية (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتقارير المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، السيد إدريس الجزائري)، فضلاً عن تقويض قدرة الشعب السوري على تلبية احتياجاته الأساسية، وإلحاق الضرر بقدرة الحكومة السورية على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، ولا سيما في قطاع الطاقة.

(ج) تؤثر التدابير الانفرادية تأثيراً مباشراً في قدرة القطاعات الاقتصادية الرئيسية على أداء مهامها بفعالية، ولا سيما قطاعات الطاقة، والمصارف، والصحة، والصناعة، والنقل، والاتصالات، والتجارة الداخلية والخارجية، والعملة المحلية، وارتفاع أسعار جميع المواد والخدمات الأساسية، وما إلى ذلك.

(د) تؤثر هذه التدابير غير القانونية بشكل غير مباشر على العديد من القطاعات في سورية، ولا سيما التعليم، والاستثمار، والاستثمار في التنمية، فضلاً عن خلق عقبات أمام إصلاح الهياكل الأساسية، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغاياتها.

(هـ) تؤثر هذه التدابير القسرية الانفرادية على إمكانية التعاون والتعاقد مع أي طرف أجنبي أو العمل معه، بما في ذلك الحكومات والكيانات الخاصة. وتعرقل هذه التدابير، بحكم طبيعتها، إمكانية تعاقد أي كيانات خاصة وعامة مع الحكومة السورية أو مع أي شركة سورية أو فرد سوري، بسبب مخاوف جدية من التعرض لعقوبات مالية ومصرفية، وحظر التعامل معها من جانب الدول التي تفرض تلك التدابير الانفرادية.

(و) أشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن القطاعين الطبيين السوريين العام والخاص يعانيان منذ سنوات طويلة، بسبب هذه الإجراءات العقابية وغير الشرعية، من ضعف القدرة الملائمة على استيراد المعدات الطبية والتقنيات الطبية الحديثة أو توطينها، وعلى استيراد الأدوية والمواد الطبية، وذلك بسبب استهداف هذه الإجراءات القسرية أحادية الجانب للقطاع المصرفي السوري بشكلٍ حاد، ولا سيما في مجال إنجاز التحويلات المصرفية الخارجية، وبسبب امتناع العديد من الشركات المتخصصة في مجال الصناعات الطبية والدوائية عن التعامل وإبرام العقود مع القطاعين العام والخاص في سورية، بسبب الخشية من استهدافها بعقوباتٍ مالية ومصرفية وتجارية تفرضها الحكومة الأمريكية على أي "طرفٍ ثالث" تعتبر أنه قد خرق الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على الجمهورية العربية السورية.

اليوم، وفي ظل الجائحة الصحية العالمية التي يتعرض لها عالمنا بسبب انتشار فيروس كورونا – COVID19، فإن الجمهورية العربية السورية، التي يعاني شعبها من الآثار السلبية الحادة للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، تتعرض لضغط إضافي وتحدياتٍ من نوعٍ مختلف في مواجهة هذه الجائحة. هذا إلى جانب أن هذه الإجراءات غير الشرعية كانت وستبقى تؤثر على رفاه المواطنين وحياتهم اليومية وقدرتهم على التمتع بحقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والخدمات الجيدة. وإن الوضع المتأزم الحالي المرتبط بانتشار هذا الفيروس الخطير يفرض على الحكومة السورية تحدياتٍ جديدة وغير مسبوقة، في مقدمتها:

(أ) توفير البنية التحتية الأساسية والمقومات الضرورية للقطاعات الصحية من أجل توفير الوقاية والفحوصات والعلاج للجميع دون استثناء.

(ب) توفير المواد الطبية والغذائية والخدمية الأساسية للجميع دون استثناء.

(ج) تعزيز قوة الاقتصاد بشكلٍ يمنح الحكومة والقطاعات العامة والخاصة القدرة على دعم وتمويل الخطط والإجراءات اللازمة لضمان عدم وصول هذا الفيروس، أو منع اتساع رقعة انتشاره وانتقاله بالعدوى، ولا سيما إجراءات التعقيم والعزل وإغلاق الأماكن والمرافق العامة والخاصة، أو حتى الطلب من المواطنين التزام منازلهم وعدم الخروج لفترةٍ زمنية معقولة.

بالتوازي مع هذا الحصار الاقتصادي الخانق، تستمر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة عدوانية ضد سورية، قائمة على العدوان والاحتلال العسكري المباشر، ودعم وتمويل وتسليح المجموعات المسلحة الإرهابية والانفصالية، والتنسيق مع قوات الاحتلال التركي في ممارسة العدوان على الجمهورية العربية السورية والتغطية على جرائم النظام التركي بحق الشعب السوري، وآخرها قطع المياه عن مليون مواطن سوري في الشمال الشرقي. كما تستمر الحكومة الأمريكية مع حكوماتٍ أخرى، بعرقلة سير العملية السياسية والتدخل السلبي والهدام في مسارها، ومنع عملية إعادة الإعمار والتعافي، وإعاقة عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، ومنع منظومة الأمم المتحدة من الانتقال من مرحلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى مرحلة دعم مشاريع التعافي وإعادة الإعمار ودعم قدرات الاقتصاد السوري في مجال تلبية الاحتياجات الرئيسية للمواطنين السوريين.

إثباتاً لكذب وزيف ادعاءات الموظف في وزارة الخارجية الأمريكية التي ذكر فيها باسم حكومته: "إن العقوبات الأمريكية لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على دخول المواد الغذائية أو المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والإمدادات الطبية، إلى سوريا... إننا، ومنذ تطبيق عقوباتنا، قدمنا استثناءات للمساعدات الإنسانية في جميع مناطق سورية"، فإن الحكومة السورية تؤكد على أن ما يسمى "استثناءات تمنحها وزارة الخزانة الأمريكية" كانت ولا تزال تخضع لاعتباراتٍ مسيسة تؤدي بالنتيجة إلى إيصال هذه المساعدات للمناطق التي تخضع لسيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة، التي تستولي بدورها على هذه المساعدات وتمنع وصولها إلى مستحقيها الحقيقيين، بغرض دعم مركز هذه الجماعات الإرهابية، وإطالة أمد الحرب، وعرقلة آفاق التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة. وإن المساعدات التي يتحدث عنها جيمس جيفري، الموظف في وزارة الخارجية الأمريكية، لم تصل في يوم من الأيام إلى مستحقيها الحقيقيين من الشعب السوري، كما يزعم، وهي لم تمتثل في آليات وطرائق إيصالها وإدخالها إلى سورية لمضمون قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا لقرار الجمعية العامة 182/46، الذي حدد القواعد والمبادئ الأساسية لإيصال المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى.

بالمحصلة، لا يمكن تقييم السياسات العدائية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب السوري، إلا على أنها خرقٌ مباشر وفاضح للميثاق ولمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة في سورية. أما استمرار الحكومة الأمريكية اليوم في فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب ضد الشعب السوري، على الرغم من التهديدات الحالّة والخطيرة التي يفرضها انتشار هذا الوباء العالمي على الإنسانية جمعاء، فهو دليلٌ جديد على أن هذه الحكومة لا تقيم وزناً للاعتبارات الإنسانية ولا تلتفت للنداءات العالمية الصادرة عن قيادات الأمم المتحدة ومنظماتها، وعن زعماء العالم والرأي العام العالمي، بهدف تحقيق "التضامن العالمي" في مواجهة هذا الوباء.

تُطالب الجمهورية العربية السورية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل فوراً على ما يلي:

(أ) الرفع الفوري وغير المشروط لجميع الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها على الجمهورية العربية السورية، ولا سيما على قطاعات المصارف والنقل الجوي والبحري والاتصالات والطاقة والنفط، وبما يسمح بالتدفق الحر للمواد والمعدات الطبية بشكلٍ خاص، ويعزز قدرة سورية على مواجهة هذا الوباء ومنع انتشاره دون أية قيود.

(ب) خروج القوات العسكرية الأمريكية المحتلة من جميع الأراضي السورية، ولا سيما من حقول النفط والغاز، والسماح للدولة السورية بإعادة بسط سيطرتها على مختلف هذه المناطق، وبإعادة إعمار وصيانة محطات النفط والغاز وتوجيه مواردها لصالح الشعب السوري حصراً.

(ج) إغلاق كافة المعسكرات والمخيمات غير الشرعية التي تقيمها الولايات المتحدة الأمريكية والميليشيات الانفصالية غير الشرعية التابعة لها على الأراضي السورية، وبما يضمن إخراج جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد عائلاتهم من سورية وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، لا سيما إرهابيي تنظيم "داعش" ، ووقف تلك المسرحيات الخطيرة وغير المسؤولة التي تهدف إلى إطلاق سراح وتهريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أماكن الاعتقال التي تشرف عليها جماعات ''قسد'' الانفصالية في سجون مدينة الحسكة وغيرها، من حينٍ لآخر.

(د) تحتفظ الحكومة السورية بحقها في تحميل الحكومة الأمريكية وشركائها في إطار ما يسمى "التحالف الدولي"، المسؤوليات القانونية والأخلاقية والمالية عن تدمير مدن الرقة ودير الزور وعين عرب وهجين ومناطق أخرى في الجمهورية العربية السورية، وكذلك المسؤوليات عن استهداف العمليات العسكرية غير الشرعية التي قام بها هذا التحالف للبنى التحتية السورية، والتي أدت إلى تدميرها بشكل كلي أو جزئي، وبما يشمل الطرقات والجسور ومحطات الطاقة الكهربائية وآبار النفط والغاز وطرق الإمداد.

وختاماً، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أنها قد قامت بتعبئة كامل مواردها البشرية والطبية والغذائية المتوفرة لخدمة السوريين جميعاً وأينما كانوا، في مواجهة هذا الوباء العالمي. كما تقدر الجمهورية العربية السورية عالياً المواقف والتصريحات التي صدرت عن معالي الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً، والتي دعا فيها إلى وضع حدٍ للإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على العديد من شعوب العالم، ومن بينها الشعب السوري، وتؤكد الحكومة السورية على أن أي جهدٍ جماعي وعالمي لمكافحة اتساع رقعة انتشار هذا الفيروس الخطير والقضاء عليه، لا يمكن أن يستوي في ظل استمرار سياسة فرض الحصار الاقتصادي من قبل بعض الحكومات، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على أكثر من ملياري إنسان في عالمنا هذا.

وأكون ممتناً في حال أصدرتم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 123 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير